المحاضرة 10 منعطف الثلاثينات وميلاد الحزب الدستوري الجديد :

تشير الدراسات التاريخية إلى أن مرحلة الثلاثينات مثلت منعطفا حاسما في مسار الحركة الوطنية وتغير معها نشاط الدستوريين الذي ارتبط في الكثير من الأحيان بمواقف حاسمة من طرف الحماية .

أولا- الظروف العامة للمرحلة: عرفت مرحلة الثلاثينات بعض التغيرات التي عرفتها تونس والعالم، ومن أبرزها:

- الأزمة الاقتصادية العالمية سنة1929 التي انشرت في العالم ولم تكن تونس بمنأى عنها حيث أثرت على مختلف الفئات الإجتماعية وأدت إلى تدمير البنية الإقتصادية، فشهدت تونس في بداية الثلاثينات تقلبات مناخية مثل الجفاف سنة 1930واجتياح الجراد لمناطق الوسط والجنوب، وانهيار الإنتاج النباتي والحيواني مما أثر على مداخيل السكان الريفيين وقدرتهم الشرائية، إضافة إلى إغراق الأسواق التونسية بالمنتجات الأوروبية، مما ترك آثارا سلبية على المستوى الإجتماعي بتونس بانتشار البطالة وارتفاع عدد النازحين إلى العاصمة، واختلال التوازن بين الموارد والسكان [1].

- عودة نشاط صحافة الحركة الوطنية التي غيّرت لهجتها وأصبحت أكثر جرأة تجاه الإستعمار، حيث شهدت الساحة الصحفية صحف باللغة الفرنسية تنتمي جميعها لثلاث اتجاهات مختلفة، واتّجه خطابها نحو الموقف المتصلب، وهذا النشاط المختلف للصحف يظهر في جريدتي:" النهضة " و"الوزير"،كما ظهرت صحف ناطقة بالفرنسية مثل صحيفة – ليتندار تونيسيان "اللواء التونسي " في 04 جانفي 1929 و "الصوت التونسي" في 26 مارس 1930 من طرف الشاذلي خير الله ، والتي أبرزت اتجاهها الجديد للصحافة الوطنية الناطقة بالفرنسية، وتغيّرت معها توجهات القضية الوطنية واهتماماتها القائمة على التعاون والإشتراك بمعنى الإستقلال[2]، وبهذا نجد أنّ العمل الصحفي قام بدور إيجابي في تصوير حالة المجتمع إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وشكلت وسيلة لتعبئة الجماهير ودفعها إلى ميدان النضال الوطني، ومع ذلك فقد ظلّت الصحافة التونسية في مجملها مجالا هاما في العملية السياسية التونسية[3].

ثانيا–التظاهرات الفرنسية والمواقف المختلفة منها: نظمت فرنسا خلال هذه الفترة مؤتمرات وتظاهرات احتفالية كان لها أثر كبير على الوضع العام التونسي وتنوعت الإنطباعات حولها:

1–المؤتمر الأفخارستي بقرطاج ما بين 7 –11 ماي 1930: قررت الكنيسة الفرنسية وبدعم من سلطة الحماية عقد مؤتمر مسيحي كاثوليكي بتونس (الأرض العربية الإسلامية) تم خلاله توزيع المناشير بالعربية تدعوا التونسيين إلى اعتناق المسيحية، وقد ضمّ المؤتمر قائمة من الوجوه البارزة كشيخ الإسلام: محمد بيرم والمفتي المالكي الطاهر بن عاشور والوزير الأكبر خليل بوحاجب وشخصيات تونسية أخرى تحت الرئاسة الشرفية للباي، وقد خصصت سلطة الحماية ميزانية قدرت بمليونين فرنك لفاعليات المؤتمر من الميزانية التونسية، إضافة إلى ما تحصل

---

[1] . خليفة الشاطروآخرون، المرجع السابق،ص 96.

[2]. المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 77.

[3] .زهير الذوادي، تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929- 1939، الأطلسية للنشر، تونس، ط1، 2003 ،ص77.

عليه الكنيسة من ميزانية، وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر كانت صحيفة " تونس الكاثوليكية" تكثف نشاطها، وتعدد انتصارتها على الإسلام بتعداد من اعتنق المسيحية من بين المسلمين على أيدي المبشرين، وتبجح بأنّ فرنسا ساعية بكل جهد لتنصير الأفارقة " المتخبطين في ظلمات الإسلام والوثنية "[1].

واعتبر التونسيون هذا الحدث تحديّا لمشاعرهم كمسلمين وقام الحزب الدستوري بتوجيه نداءات في رسائل للباي والشخصيات التونسية لمقاطعة المؤتمر، كما تمّ التصعيد من خلال القيام بإضرابات قام بها عمال رصيف ببنزرت وطلبة جامع الزيتونة وتلاميذ معهد **كارنو** والمدرسة الصادقية، وأغلقت الدكاكين بسبب الإستفزاز الذي تمّ من طرف المسيحين، وحاولت السلطات الفرنسية توقيف المتظاهرين فاستدعت قيادات الحزب الدستوري ونسبت إليهم مسؤولية الأحداث الأخيرة، ورغم المحاولات من طرف سلطة الحماية من أجل إنهاء ردود الفعل حول المؤتمر إلا أنّ القضية ساهمت في إخراج الحركة الوطنية من خمولها واتجاهها نحو التصلب للدفاع عن التونسيين[2].

2-الإحتفال بخمسينية الحماية في ماي 1931: نظّمت فرنسا احتفالية بمرور خمسين سنة على فرض حمايتها على تونس، والتي تزامنت مع إحياء مئوية احتلال الجزائر، مما يدل على أنّ وضع تونس مماثل للجزائر كمستعمرة، ورصدت الحماية ميزانية مقدر بـ300 مليون فرنك لتنظيم احتفالات الخمسينية، إضافة إلى تأكيد سلطة الحماية على أنّ تونس حققت منذ خمسين سنة تقدما في كل الميادين، وشنّ الدستوريون حملة دعائية مكثفة ضد إحياء التظاهرة، منها الكتابات الصحفية،كما حذر الوطنيون السكان من المشاركة في الإحتفالية، وفي تعبير محي الذين القليبي فقد ذكر خلال اجتماع نظمه الحزب الدستوري بأنّ الجزائريين قد تظاهروا ضد الإحتفال بمئوية الجزائر وذلك بالبقاء في منازلهم ،كما استعان الوطنيون بالصحافة من أجل ثني السكان عن المشاركة في الإحتفالات ومنها ما كتبته الجريدة الأسبوعية "صوت التونسي"[3].

ثالثا –تحولات العمل الوطني والتوجهات الجديدة : شهدت هذه الفترة تحولات نضالية داخل الحركة الوطنية التونسية غذتها مستجدات سياسية كما استمدت منطلقاتها من أحداث عرفتها الأيالة وتغيرات في المواقف من طرف السياسيين وسلطة الحماية، ومن مظاهرها:

– تأسيس الجناح المتصلب في الحزب الدستوري الذي يمثله الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري جريدة " العمل التونسي" في نوفمبر 1932 بعد انسحابهم من جريدة "الصوت التونسي"[4]، واتخذوا من البعد الديني الذي أثاره

---

[1] . وقد تزامن هذا المؤتمر مع الإحتفالات التي قام بها الإستعمار الفرنسي بمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وإصدار الظهير البربري بالمغرب في نفس السنة للتفاصيل انظر: منصف وناس ، شكري مبخوت وحسن بن عثمان، مع محمد طالبي " عيال الله " أفكار جديدة في علاقة المسلم بنفسه وبالآخرين، دار سراس للنشر، تونس، 1992،ص91.

[2] .عبد المجيد كريّم وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية،ص78.

[3] . المحجوبي، جذور والحركة الوطنية التونسية، ص519.

[4] . نفسه، ص539.

المؤتمر الأفخارستي والإحتفال بخمسينية الحماية وكذا مسألة دفن المجنسيين في مقابر المسلمين أداة لإقحام القوى الشعبية في النضال، وتبني النهج الراديكالي ضد سلطة الحماية.

-إثارة مسألة دفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية، حيث قامت حملة وطنية قام بها التونسيون الوطنيون ضد قانون 20 ديسمبر 1930 الذي منح التونسيين بعض التسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية، وأكدوا على أن من تخلّى عن جنسيته فقد تخلى عن دينه وبالتالي فالمتجنس يعتبر مرتدا، وفي المقابل حاولت فرنسا استصدار فتوى من رجال الدّين بأنّ المتجنس لايخرج عن دينه، ويجوز دفنه في مقابر المسلمين، وفي هذا الجانب تمكّنت الجماهير الشعبية في 31 ديسمبر 1932 من منع دفن متجنس معروف يسمى شعبان بالمقبرة الإسلامية في بنزرت بعد الفتوى التي أصدرها الشيخ إدريس (مفتي بنزرت)يوم 31-12-1932 والذي يعتبر المتجنس مرتدا عن الدين الإسلامي،كما ثارت ثائرة الشعب حيث رفض سكان المنستير دفن أحد المتجنسين بمقبرة المدينة في 07 أوت 1933، وقاموا بمظاهرات مما أدى بالقوات الفرنسية إلى إطلاق الرصاص على المتظاهرين[1].

-ظهور مبادرات فردية من طرف النخبة التونسية الوطنية تدعوا إلى ترقية المرأة وتعليمها، باعتبار أنّ مشاركتها في مجالات عديدة كانت محتشمة،وبرز في هذا الجانب عدد من الكتاب والصحفيين مثل الطاهر حداد والشيخ سالم بن حميدة وزين العابدين السنوسي،والهادي العبيدي، وتأسست سنة 1932 "جمعية النساء المسلمات الخيرية " برئاسة فاطمة القلاتي زوجة حسن القلاتي، ورفض الحزب الدستوري هذا المشروع واعتبره توجها تغريبيا، كما رفض شيوخ الزيتونة كتاب الطاهر حداد حول المرأة والمعنون بـ " **امرأتنا في الشريعة والمجتمع** " وقاوموا أفكاره حيث شكلت النظارة لجنة من كبار العلماء لتقرير رأيها في الكتاب فتقرر سحب شهادة الطاهر حداد من الزيتونة [2]، إلاّ أن النشاط النسوي بدأ يعرف تطورا مع تأسيس أول جمعية نسائية في ديسمبر 1936 " **الإتحاد النسائي الإسلامي** "[3]، إضافة إلى ظهور الفرق الكشفية حيث تأسست سنة 1933 "الجمعية الكشفية الإسلامية " بقيادة مصطفى يحي دالي والبشير بن مصطفى، وتمثلت مهمتها في مرافقة الدستوريين خلال تجمعاتهم ونشاطاتهم وجولاتهم، وبهذا كان للعمل الجمعوي دور في تدعيم نشاط الوطنيين وتنظيمهم[4].

- اتباع الحاكم العام سياسة مزدوجة بين الشدة واللين، فقام بإصدار أمر 06ماي 1933 والقاضي بوضع الوطنيين تحت الرقابة المدنية، وإحداث مقابر خاصة بالمتجنسين بالجنسية الفرنسية،واعتقال بعض الدستوريين، وفي 31 ماي 1933 قامت السلطات الإستعمارية بتعطيل الصحف الوطنية الناطقة بالفرنسية: "العمل التونسي"،

---

[1] .وقع التظاهر وإغلاق الأسواق والمحلات التجارية بالعاصمة التونسية احتجاجا على فتوى توبة المتجنس، ومحاولة فرنسا القضاء على الشخصية الإسلامية التونسية ، انظر: بلقاسم الغالي،شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره،دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1996،ص 143 وما بعدها .

[2] . الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 209-210.

[3] . هذه الجمعية ترأستها بشيرة بن مراد ابنة شيخ الإسلام محمد صالح بن مراد الذي عارض نشر كتاب الطاهر حداد: نور الدين الدقي، تونس من الأيالة الى الجمهورية،ص 147.

[4] . عبد المجيد كريمّ وآخرون، موجز الحركة الوطنية،ص 95.

"صوت التونسي"،"صوت الشعب"، ولم يبق أمام السلطة الحماية سنة 1933 سوى الإلتجاء إلى الوسائل التقليدية المتمثلة في القوانين القمعية وتسخير القوة المسلحة ضدّ الشعب، ولكن هذه الوسائل لم تُثني الدستوريين من تصاعد نشاطهم رغم الإنقسامات الحاصلة[1].

-انعقاد مؤتمر نهج الجبل بتاريخ 12-13 ماي 1933 وهو مؤتمر استثنائي تشكلت فيه مختلف النزعات الوطنية في جبهة واحدة نتيجة تحركات الجماهير الشعبية بدعوة من جماعة: العمل التونسي المتكونة من الحبيب بورقيبة ومحمد بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة والذين انتخبوا ضمن القيادة خلال هذا المؤتمر، ومع افتتاح المؤتمر ألقى الحبيب بورقيبة رئيس تحرير جريدة "العمل التونسي"خطابا شرح فيه أهداف التجمع بإجماع المؤتمرين في اللجنة التنفيذية، واعتبر أنّ سياسة التفاهم المتبعة مع فرنسا قد فشلت وتجاوزها الزمن، وأنّ غاية الحزب تقوم على " تحرير البلاد ومنحها دستورا يحفظ شخصيتها ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة المتحكمة في مصيرها، ووضع برنامج يقوم على: -استرجاع سيادة الشعب وإقامة برلمان تونسي منتخب على أساس الإقتراع العام، وتفريق السلط وإعادة الحريات العمومية وإجبارية التعليم"، كما تمّ في المؤتمر إلحاق جميع أفراد أسرة " العمل التونسي" باللجنة التنفيذية القديمة التي تم انتخابها [2].

وما ورد في خطاب رئيس جريدة "العمل التونسي" يبين التوجه الجديد داخل الحزب الدستوري قوله:

" وقد بينت على سبيل الإجمال ما تنتظره البلاد من الحزب الوطني العتيد اليوم وقد بلغ الشعب التونسي من الإدراك والشعور ما حمله على المطالبة بالحلول الحاسمة، وذلك بالعمل المتواصل الحازم في صراحة وإعلان ومن غير التباس أو التواء لايجديان نفعا، مع احتضان كل العناصر المستبعدة للإعتراف بالخطر الذي يهددنا ويبطلان أوهامهم الماضية "[3].

وهذا التوجه الجديد داخل الحزب كان يقابلة توجه يمثله قدماء اللجنة التنفيذية الذين يتبعون الحيطة والحذر والتريث والإعتدال في التعامل مع الأحداث ويمثلهم كل من أحمد الصافي وصالح فرحات ومحي الدين القليبي، وفي هذا المؤتمر بدأت تظهر بوادر الإنقسام داخل الحزب الدستوري.

رابعا-موقف السلطة من التطورات الجديدة:

ردا على هذا النشاط السياسي والتحركات التي قامت بها الحركة الوطنية الممثلة في الدستوريين وبخاصة جماعة العمل التونسي، قامت سلطة الحماية الممثلة في المقيم العام في محاولة منها لإعادة القبضة الحديدية على النشاط السياسي من خلال تقنين الرقابة الإدارية بالأيّالة ووضع الوطنيين تحت الرقابة في تراب القبيلة بدوار أو بلدة خاصة في حالة قيام أفعال عدوانية ضد الباي أو عائلته أو سلطة الحماية، وما تعلّق بتصرفات دعائية سياسية أو

[1] . القصاب، المرجع السابق، ص 536

[2] . علي البهلوان، تونس الثائرة، ص 51 .

[3] .المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 547.

دينية تتسبب في الوضع الأمني[1]؛ فقامت الإدارة التونسية بتعديل القانون المعمول به في مجال الصحافة بإصدار قرار إداري في 27 ماي 1933 يتضمن السماح لحكومة الحماية :حق التصرّف في منع أي جريدة أو صحيفة من مواصلة الصدور ومتابعتها قضائيا [2]، وحلّ الحزب الدستوري يوم 31 ماي1933، وواصل الدستوريون نشاطهم مع مطالبة مناضليهم بمقاطعة السلع الفرنسية – وإضراب عن الدروس في الزيتونة[3].

رغم التطورات الحاصلة والتظاهرات الفرنسية إلا أنّ الحركة الوطنية التونسية عرفت إصرار ونشاطا في مواجهة الإجراءات الإستعمارية بوسائلها وأساليبها التي تجمع بين الترغيب والترهيب فبالرغم من تهديد المناضلين السياسسين النشطين وسياسة الشدة حاولت إدارة الحماية ملاطفة الجماهير بهدف عزلهم عن الحركة الوطنية تحت سياسة فرق تسد.

[1] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 549.

[2] . المرجع نفسه،ص 551.

[3] . القصاب، المرجع السابق، ص537

نشأة الحزب الدستوري الجديد وتنظيماته وبرنامجه:

يبدو أن الأوامر التي أصدرتها السلطات الفرنسية قد فرضت على الحزب الدستوري اتخاذ إجراءات لازمة لتغيير وسائل عمله لإعادة ترتيب المشهد السياسي،وبدأت تتراجع معه البنى القديمة للحزب،وتعمق انقسام الحزب بعد عقد مؤتمر نهج الجبل وتطورت معه آليات العمل ومعها التوجه نحو العمل السياسي الجديد .

أولا– مؤتمر قصر الهلال : انعقد في 02 مارس 1934 بتونس مؤتمر استثنائي بقصر الهلال ضم ممثلي أغلب الشعب الدستورية حيث شاركت فيه 49 شعبة، ورفض أعضاء اللجنة التنفيذية المشاركة في المؤتمر الذي دام يوما واحدا، وقام أعضاء جريدة "العمل التونسي"بشرح التطور الحاصل والأزمة السياسية، واتخذوا قرارا بحل اللجنة التنفيذية وصادقوا على نظام سياسي جديد التحقت به الأغلبية، وتمّ انتخاب ديوان سياسي يرأسه محمود الماطري ويشرف على أمانته العامة الحبيب بورقيبة، وبهذا انقسم الحزب الدستوري إلى هيكلين ونتج عنه ظهور الحزب الدستوري الجديد،وهذا الإنقسام المنبثق عن الإختلاف بين جيلين: جيل قديم متشبع بالفكر العربي الإسلامي ويتميز بالإعتدال يقوم عمله على النشاط الصحفي والإحتجاج السلمي وهو الحزب الدستوري القديم، وصعود الجيل الجديد إلى مكانة جديدة في الواجهة السياسية قد فتح عهدا جديدا من النضال السياسي ترتكز آلياته على ما عرفه من نشاط ينطلق من خصوصيات نشاط الدستوريين، وكان موقف اللجنة التنفيذية رفض القرارات التي اتخذها الحزب الحر الدستوري، وأصبح يطلق على أعضاء جريدة العمل التونسي بـ"الحزب الدستوري الجديد"[1].

ثانيا– هياكل الحزب الدستوري الجديد: بدأ الحزب الدستوري الجديد في تشكيل هياكله ومؤسساته ولم يختلف عن الحزب الدستوري القديم ، وتكونت هياكله من :

1-**الشعب الدستورية والجامعات:** تضم الشعب الدستورية المناضلين، وتنقسم إلى:شعب ترابية في مختلف المناطق، وشعب غير ترابية موجودة في العاصمة تضم المهاجرين من مناطق مختلفة،ووصل عدد الشعب الدستورية التابعة للحزب الدستوري الجديد إلى 50 شعبة سنة 1934، وازداد عددها خلال سنة بشكل سريع ليصل سنة 1936 إلى 162 شعبة، وإلى400 شعبة سنة 1937، وتتكون الشعبة الرسمية من 50 عضوا منخرطا على الأقل، وتضم هيئة إدارية متشكلة من رئيس الشعبة وأمينها العام وأمين المال والمسؤول عن الشبيبة وعن الدعاية،تجتمع مرة في الأسبوع لمناقشة الوسائل اللازمة وتطبيق أوامر الحزب، وتجمع المنخرطين مرة كل 15 يوما، وتنتظم(الشعب الدستورية) في **جامعات** لكل واحدة منها منطقتها وتتكون من هيئة إدارية منتخبة، ويضم الحزب 14 جامعة دورها الدعاية الحزبية وتكوين الشعب الجديدة والإشراف على القديمة، والمحاسبة المالية[2].

---

[1] .التشكيلتان وإن ضمتا عناصر ذات تكوين عصري إلا أنّ الخط الفكري للحزب الدستوري القديم يرجع إلى الأصول والمنابع المرتكزة على البعد الإسلامي في التوجه الإسلامي، أما الحزب الدستوري الجديد فلم يكن متنكرا للمقومات الثقافية العربية الإسلامية التي يعتبرها جزءا من الذاتية التونسية، إلا أن مفهومه للإستقلال الذاتي وفق المراحل، وفكرة الإتحاد المتوسطي فهي تندرج ضمن اللائكية نظاما ثقافيا واجتماعيا، للتفاصيل راجع:مناصرية،المرجع الساق، ص 11؛وعن الإنفصال ينظر: المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية، مقاربة، ص95.

[2] .ثامر، تونس الثائرة، ص77.

أما الحزب الدستوري القديم فلم يحتفظ إلاّ بـ 67 شعبة منها 113 بتونس العاصمة وشعبة واحدة بباريس، واقتصر تأثيره ونشاطه على تونس العاصمة وسوسة وقليبية وماطر ومساكن[1].

2–الديوان سياسي: يعتبر الهيئة العليا للحزب والمنفّذ لقراراته يتكون من عشرة أعضاء والذي يضمّ محمد الماطري رئيسا، الحبيب بورقيبة كاتب عام ، الطاهر صفر كاتب عام مساعد، يجتمع مرتين في الأسبوع على الأقل، ويمتاز عمله بالإستمرار وفق برنامج معدّ خلال السنة أو سنوات متتالية [2].

3–المجلس الملّي:هيئة استشارية في الأزمات ومراقبة لعمل الديوان السياسي تتشكل من 20 عضوا: 15 منهم يمثلون الجهات الداخلية و05 يمثلون العاصمة، من رؤساء الشعب (الجامعات) ومن أعضاء ينتخبهم المؤتمر[3].

ثالثا– برنامج عمل الحزب الدستوري الجديد: تبنّى الحزب الدستوري الجديد الميثاق الذي صادق عليه في مؤتمره المنعقد بتاريخ 12 ماي 1933 وقام بتنظيم هياكله للقيام بنشاطه السياسي وفق برنامج يتضمن: التأكيد على تحرير الشعب التونسي، والعدول عن سياسة التعاون مع نظام الحماية، والمطالبة بنظام دستوري يحقّ سيادة الشعب بواسطة مجلس منتخب وحكومة مسؤولة أمامه مع التأكيد على الفصل بين السلطات، وحماية الإقتصاد التونسي وضمان الحريات العامة والحقوق للسكان[4]، ووضع الحزب آليات عمل وبرنامج لنشاطه وفق مايلي:

– عقد مؤتمرات دورية لتمكين قادة الحزب من إطلاع نواب القاعدة على النشاط.

–امتثال كل مناضل للإنضباط وللقانون الداخلي للحزب على أساس ديمقراطي.

–الإتّصال المباشر بالشعب وتوعيته بحقوقه وبث روح الحماسة فيه.

–استهداف كل فئات الشعب دون استثناء بالتمام والكمال.

–حضور التظاهر والمشاركة في التنظيمات سواء جمعيات(الطلبة، جمعيات الكشافة، النوادي)

–استعمال العمل الصحفي وخاصة جريدة العمل في النضال والكفاح.

–إنشاء منظمة نقابية تونسية صرفة مستقلة عن النقابة الفرنسية والتوجه الماركسي.

– تركيز الديوان السياسي على خطة عمل تتبنى للوصول إلى الإستقلال: – المرحلية، الحوار مع السلطة الإستعمارية، إقناع الرأي العام الداخلي بجدوى العمل المباشر.

---

[1] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص 158.

[2]. هناك المجلس الملي يضم 20 عضوا 15 يمثلون الجهات الداخلية و05 يمثلون العاصمة ويتمثل نشاطهم في مراقبة الديوان السياسي، للتفاصيل ينظر : ثامر، المرجع السابق،ص 78

[3] . نفسه، ص 78.

[4] . مناصرية، الصراع الإيديولوجي،ص 10؛ . Bessis Juliette , La Méditerranée fasciste ,La Tunisie et l'Italie -Mussolinienne.Publication de la Sorbone , Karthala , 1980,p404.

-العمل الدعائي للحزب بزيارات للمدن لكسب التأييد الشعبي رغم وجود خلاف مع اللجنة التنفيذية الداعية للعمل لتحقيق الإستقلال التام[1].

رابعا- وسائل العمل ومظاهر النشاط الدستوري : عمل الحزب الدستوري الجديد على تدعيم نشاطه عبر وسائل تطلبتها ظروف المرحلة والإستفادة من التطورات الحاصلة في تونس ومن أبرزها نذكر:

-تكليف وفد برئاسة بورقيبة والسفر لفرنسا في 28 جوان 1936 لعرض مطالب الحزب على الحكومة الفرنسية الممثلة في "بيار فيانو" كاتب الدولة المساعد لوزير الخارجية المكلف بشؤون تونس والمغرب الأقصى وإقناعه بوجهة نظر الدستوريين لتحقيق مطالب التونسيين[2].

-الإستفادة من النشاط الجمعوي، والدّعوة إلى تنظيم جمعيات تنشط تحت لوائه بعد صدور قانون 06 أوت 1936 الذي سمح بتشكيل الجمعيات، وقد خصص الزعماء الوطنيون في معظم خطبهم بمختلف أنحاء البلاد للحديث عن تنظيم الجمعيات والإستفادة من نشاطها تحت لوائه، وهذا ماعبّر عنه صالح بن يوسف في مذكرة بتاريخ 17 سبتمبر 1936بقوله:"يجب على كل الجمعيات الإنظواء تدريجيا في حزبنا حتى يصبح هذا الحزب حزب كل الأمّة ومعبرا عن كل رغائبها" [3]، والإستفادة من الشبيبة الزيتونية بعد تغيّر سياستها المتقاربة مع الحزب الدستوري الجديد بحضور قادة الحزب الدستوري، وهذا مايفسر تعدد إضرابات الطلبة الزيتونيون سنة 1936 والتي نتج عنها إيقاف 33 طالبا وإقصاء عدد آخر عن التعليم وإبعاد 14 دستوريا[4].

- عقد مؤترات منها المؤتمر الثاني من 30 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 1937 بحضور 700 نائب وإيقاف فرنسا عند حدود مسؤوليتها مع توسيع نطاق الكفاح، إضافة إلى تدعم الشق الراديكالي داخل الديوان السياسي بعد فشل الحوار مع حكومة الجبهة الشعبية، وسعي الحزب إلى وضع يده على النقابات الأساسية التي شارك في تأسيسها مثل نقابة قفصة وباجة وبنزرت [5].

- تعبئة الفئة الشغيلة المنضوية تحت لواء **جامعة عموم العملة التونسيين** الثانية 1937- 1938[6]، والجماعات الشعبية فقد سعى الدستوريون إلى توسيع دائرة النفوذ باحتوائها، وكان جلّ أعضائها من الدستوريين الجدد، كما حاولت النقابة استعمال التطرف في اللهجة والشدة في التعبير والمطالبة بالحقوق عن طريق الإضرابات،حيث مثلت

---

[1] . القصاب، المرجع السابق،ص 547.

[2] . الذي قام بدوره بزيارة إلى تونس في فيفري 1937 مبديا تفهما بخصوص إصلاح الإدارة وتشريك التونسيين في شؤون البلاد، ولكن وعوده اصطدمت بمعارضة غلاة المعمرين، كما أقصته وزارة الخارجية من منصبه بما أظهره من تعاطف مع الشعب التونسي، راجع : الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص 160؛ ثامر، هذه تونس، ص 95.

[3] .سمير البكوش، الواقع السياسي بتونس من خلال الجمعيات الثقافية 1936- 1952، مركز النشر الجامعي،منوبة، تونس، 2010، ص 92.

[4] .المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية، مقاربة، ص 106.

[5] .البكوش، المرجع السابق، ص 98.

[6]. يعود تأسيسها إلى 14 جوان 1936 وقامت بعقد مؤتمرها التأسيسي في 27 افريل 1937 حيث ضمت عمال المناجم والفلاحين وتجار متجولين وباعة ثم توسع الإنضمام إليها تدريجيا، ترأسها بلقاسم القناوي –كاتب عام: محمد آيت مدور،الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، دار هومة، الجزائر، 29.

الحركة العمالية القوة الإجتماعية بمواجهاتها مع القوى الإستعمارية (عمال المناجم بجبل الحلوف سنة 1937، عمال مقاطع منزل جميل 12-02-1937، والجريصة والردي والمضيلة)[1]، ودعوة النواب التونسيين بالمجلس الكبير إلى معارضة قرارات الحكومة ورفض المصادقة على الميزانية، ومع ذلك فقد حدث خلاف بين قيادة الحزب وزعيم النقابة بلقاسم قناوي بعد رفضه الإستجابة لطلب الحزب لشنّ إضراب في 20 نوفمبر 1937 مساندة للوطنيين بالجزائر والمغرب الأقصى، واعتبره إضرابا سياسيا لايمتّ للعمال بصلة، ولعل هذا ما أدّى إلى تراجع وزوال جامعة عموم العملة التونسيين الثانية[2].

- **عودة عبد العزيز الثعالبي إلى تونس** في 8جويلية 1937: عندما بلغه الإنشقاق الذي حدث في صفوف الحزب رجع عبد العزيز الثعالبي إلى تونس، واستقبل من طرف جماعة الديوان السياسي- الدستوريون الجدد فنظموا لها مآدب منها مأدبة عشاء أقيمت له في بيت محمود الماطري[3]، وحاول الثعالبي تكوين هيئة تجمع بين عناصر من الحزبين القديم والجديد تسير النشاط السياسي، رغم أنّه اختار مناصرة أعضاء اللجنة التنفيذية على أعضاء الديوان السياسي،ولكن المحاولات التي قام بها الثعالبي لتوحيد الحزبين الدستوري القديم والجديد باءت بالفشل نظرا للإختلاف الإيديولوجي بين التيارين بسبب التباين الصريح في الرؤية الفكرية، وطريقة العمل النضالي وهو ماجعل إمكانية التقارب صعبة التحقيق، وانحصر الصراع بين الطرفين في المجادلة عن طريق الصحافة[4].

-انعقادالمؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد بنهج التريبونال:

انعقد المؤتمر بتاريخ 3 أكتوبر - 2 نوفمبر 1937، وشارك فيه 700 نائب، وحاول المؤتمر وضع فرنسا أمام مسؤوليتها بناءا على اقتراح بعض المناضلين موضوع الإستقلال من طرف الإتجاه الراديكالي بزعامة صالح بن يوسف، ورجح في النهاية الموقف المعتدل الذي كان يقوده محمود الماطري فلم يدرج موضوع الإستقلال في برنامج الحزب، واقتصر على ذكر مصطلح التحرير واستنساح برنامج مؤتمر نهج الجبل، وعرف استقالة محمود الماطري من رئاسته في ديسمبر 1937، كما أعلن الحزب الدستوري الجديد موقفه المعارض من جبهة الحكومة الشعبية،في المقابل كان موقف الحزب الدستوري القديم متكيفا وحذرا وتجنب الخوض الصريح في مسؤولية سلطة الحماية في تدهور الوضع العام[5].

هذه التطورات التي عرفها نشاط الدستوريين داخل تونس، وما صاحبها من عمل جمعوي ساهم أكثر في تطور الحركة الوطنية التونسية رغم الخلافات التي وجدت بين الدستوريين القدامى والجدد، وسعي سلطة الحماية لوضع حد للنشاط الحزب الدستوري.

---

[1] . درمونة، تونس بين الإتجاهات، ص 16؛ البهلوان،تونس الثائرة،ص 81.

[2] . الدقي، تونس من الأيالة الى الجمهورية،ص 160.

[3] . محمود الماطري، مذكرات مناضل، تعريب:حمادي الساحلي، دار الشروق، بيروت، 2005،ص 115.

[4] . أحمد الطويلي، الزعيم عبد العزيز الثعالبي، مسيرة نضاله الفكري والسياسي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2012،ص 163.

[5] . زهير الذوادي، تحولات العمل الوطني التونسي،ص 158.